

الراغبين بالعبور — ولا سيما أولئك القادمين من عملهم في بلدان الخليج من أجل قضاء اجازة شهر أو شهرين ، وصحيح انه في حالات كثيرة جداً أعطيت اجازات مرور لاناس عرف عنهم الانتماء للمنظمات الفدائية أو لاقارب زعماء فلسطينيين عاملين أو لزوجاتهم ، وصحيح أن بعض هؤلاء لا يتعرضون لأي ضغط ظاهري في اسرائيل ، ولكن الاعتراف بكل هذه الامور يجب ان لا يلفتنا عن حقيقة الفارق التكنيكي الكبير بين اساليب الامن المتخلفة في بلادنا العربية وبين الاساليب المتطورة التي يستخدمها العدو . وبالنسبة للمواطن العربي البسيط في هذه المرحلة ربما بدا الامر نوعاً من المعجزة نظراً للمشقات الهائلة والتعقيدات السمجة التي يعاني منها أي مواطن عربي تقتضي ظروفه ان ينتقل عبر الحدود العربية من دولة لأخرى ، ويزداد الامر تعقيداً حين يكون هذا المواطن فلسطينياً اذ تسد في وجهه معظم الحدود . ان المسألة يجب ان لا تفهم الا على اساس تقدم في وسائل الامن ، فالدولة التي لا تطمئن لكفاءة أجهزة المراقبة الخفية عندها تغلق حدودها وتخلق الصعوبات اللازمة أحياناً وغير اللازمة في أحيان أخرى من أجل احكام الرقابة في الداخل وعلى الحدود . ان المواطنين في أوروبا يتجولون عبر حدود الدول المختلفة دون أية معاناة ، ولكن هذا لا يعني على الاطلاق ان المراقبة معدومة بل هي خفية وذكية . والاختصاصيون طبعاً يستطيعون ان يتحدثوا طويلاً في هذه النقطة ، نزيد على ذلك ايضاً رغبة اسرائيل في الظهور بمظهر الدولة المنفتحة الواثقة من نفسها ، ولنا ان نتصور طبعاً كم تكلفها هذه السياسة من استخدام لوسائل أمن متقدمة جداً . ويستطيع المرء بسهولة ان يفترض ان أي نجاح عربي في الاستفادة من سياسة الجسور المفتوحة لخلق جو من الاضطراب في اسرائيل سوف يضطر سلطات الاحتلال لتغيير هذا الموقف الذي يتزيا بزى الليبرالية .

على أن الصورة العامة التي تتناولها الالسن عن تسهيلات العبور في اسرائيل ليست كاملة ايضاً ولا دقيقة . صحيح ان سلطات الامن تحاول دائماً عدم التعرض للمواطنين الا عندما تقتضي الحاجة الملحة ذلك ، ولكنه صحيح ايضاً ان سلطات الامن توجه اهتماماً خاصاً للشباب ولا يكاد يدخل شاب جامعي مثلاً الى الارض المحتلة حتى يتعرض لساعات من الاستجواب وأحياناً يعتقل أو يطرد خارج البلاد . وتمارس على الشباب أساليب نفسية مستندة الى غنى المعلومات التي توفرها المخابرات الاسرائيلية عن هؤلاء الشباب بحيث يواجه الشاب بتفصيلات متعلقة بحياته اليومية في البلدان العربية بغية تحطيم معنوياته ودفعه الى الانقضاء بما عنده من معلومات أو — اذا أمكن — تجنيده في جيش المخبرين العاديين الذي تعنى السلطات الاسرائيلية بتوسيعه وبعثه في كل مكان . وان حوادث التحقيق اليومية التي تجري مع الشباب هي دليل آخر على عدم اطمئنان العدو الى فعالية سياسة التهدة واضطراره المستمر الى استخدام الاساليب القمعية المعروفة في تاريخ أي احتلال .

وأخيراً يجدر بالمرء كلما تحدث عن النجاح النسبي الذي حققه العدو في تطبيق سياسة ( الجسور المفتوحة ) ، ان يضع هذا النجاح في إطار من واقع الضففة الغربية قبل الاحتلال حتى لا يقع في منزلق المبالغة في تقييم هذا النجاح . ان العدو الاسرائيلي يمكن ان يعتبر من اسعد المحتلين في التاريخ المعاصر لان الظروف العامة على الطرف الآخر كانت مؤاتية له باستمرار ، ولم يكن عليه سوى ان يستعين بوسائله المتقدمة سياسياً وتقنياً ليكثف ثمار التخلف العربي . وفي حالة الضففة الغربية بالذات تسلم الاسرائيليون المنطقة دون مقاومة تذكر من السلطات الملكية الاردنية التي كانت تمثل نوعاً من الحكم المتخلف القائم على الارهاب وكبت الحريات والرشوة والفساد . وقد احتفظ الاسرائيليون بالقوانين الملكية واستخدموها من أجل تشديد قبضتهم على الضففة الغربية مستخدمين نفس الطبقة الاقطاعية — البرجوازية التي كان يعتمد عليها الملك . وبالنسبة للجمهور